

تحديات تطبيق النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية في اليمن، سوريا وليبيا - بحث في تأثير الفاعل الخارجي -

The study found that foreign intervention in Syria, Yemen and Libya contributed to the deepening of the security crisis and the social rift, and threatened the national constants. Therefore, the foreign intervention is an impediment to national reconciliation efforts.

Keywords: National reconciliation; external actor; security crisis; national unity; external alignment.

الملخص

تضمنت الورقة البحثية بحثاً في تأثير التدخل الخارجي على مساعي التسوية والمصالحة الوطنية في البلدان التي عرفت احتجاجات منذ 2011، خاصة سوريا، ليبيا واليمن.

اتخذت الدراسة منهجاً للبحث، المقارنة بين ظروف تبني مساعي المصالحة الوطنية في الجزائر بداية من عام 1995 وحتى عام 2006، والوضع الدولي الحالي وتأثيره على مفاهيم وجهود مكافحة الإرهاب.

توصلت الدراسة إلى أن التدخل الأجنبي في سوريا واليمن وليبيا، ساهم في تعميق الأزمة الأمنية، والشرح المجتمعي، وهدد الثوابت الوطنية فيها. وبالتالي اعتبر عائقاً لجهود المصالحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية؛ الفاعل الخارجي؛ الأزمة الأمنية؛ الوحدة الوطنية؛ الإصطفاف الخارجي.

تحديات تطبيق النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية في اليمن، سوريا وليبيا

- بحث في تأثير الفاعل الخارجي -

الدكتور/يوسف زدام

أستاذ محاضراً بقسم العلوم السياسية جامعة باتنة 1 - الجزائر

الدكتور: عنتر بن مرزوق

أستاذ محاضراً بقسم العلوم السياسية جامعة المسيلة - الجزائر

Abstract

The research paper examined the impact of external intervention on the efforts of national reconciliation in countries that have known protests since 2011, especially Syria, Libya and Yemen.

The study took as a research approach, the comparison between circumstances of adopting national reconciliation efforts in Algeria from 1995 to 2006, and the current international situation and its impact on the concepts and efforts of combating terrorism.

العدد الثاني عشر

تحديات تطبيق النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية في اليمن، سوريا وليبيا - بحث في تأثير الفاعل الخارجي -

المقدمة :

قدمت الجزائر نموذجا رائدا لتجاوز الأزمة الأمنية التي عرفت في العشرية الأخيرة من القرن العشرين؛ فاستطاعت من خلال ميثاق السلم والمصالحة الوطنية حصر الأعمال الإرهابية عددا وجغرافيا. شمل النموذج جوانب اجتماعية ومالية وإنسانية، هدفها بالدرجة الأولى الخروج من الضائقة الأمنية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

بعد النجاح المحقق، حاولت الجزائر التسويق السياسي للنموذج باعتباره عقيدة أمنية جزائرية، مؤكدة على محدد مهم جدا وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والعمل بالمقابل على جمع الفرقاء المحليين في كل دولة من خلال جولات تفاوض يتولون من خلالها تجاوز أزماتهم الداخلية بمساعدة (ليس تدخل) من مختلف الفاعلين الدوليين.

اعتبر هذا المحدد بالذات (عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول) فرقا حاسما بين الأزمة الأمنية الجزائرية والأزمات الناتجة عن الاحتجاجات التي عرفت في البلدان العربية منذ عام 2011؛ فالأزمات في سوريا واليمن وليبيا شكلت ساحات حرب لمختلف القوى العالمية، وقدمت تجسيدا لانبعثات الانتماءات الفرعية في هذه البلدان.

استنادا لذلك نتناول - في هذه المداخلة - بالتحليل تحديات تطبيق النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية في البلدان العربية التي تعاني أزمات أمنية خاصة اليمن، ليبيا وسوريا. ويكون التركيز على تأثير الفاعل الخارجي على جهود استتباب الأمن وتفعيل المصالحة الوطنية، وذلك وفق الصياغة التالية للإشكالية:

كيف أثرت الفواعل الخارجية على مساعي المصالحة الوطنية في سوريا، اليمن وليبيا؟

يتم مناقشة الإشكالية من خلال المحاور التالية:

أولا: منطق المصالحة وموجبات نجاحها

ثانيا: مميزات مسار المصالحة الوطنية في الجزائر

- مسار المصالحة الوطنية في الجزائر

- المصالحة الوطنية في الجزائر.. مسار مختلف

ثالثا: الجهود الرسمية للمصالحة في سوريا، اليمن

وليبيا

- سياق الأزمات الأمنية في اليمن، سوريا وليبيا

- تأثير الفاعل الخارجي على جهود التسوية

وحظوظ المصالحة

أولا: منطق المصالحة وموجبات نجاحها

عادة ما تُطرح مصطلحات المصالحة والمصالحة والمصالحة والمصالحة في مجتمعات عرفت علاقات قمعية، وذلك بهدف استبدال طبيعتها وفق آليات خاصة. وتفترض الاعتماد على إجراءات غير معهودة في المحاكم المتعارف عليها في الحالات العادية. وبالتالي فمنطق المصالحة الوطنية يركز على محورين هما⁽ⁱ⁾:

- تغيير العلاقات بين الخصوم قصد تعزيز إمكانية العيش المشترك.

- إقامة علاقة بمضمون مغاير، يستند إلى القانون وحقوق الإنسان.

لا يمكن في كل الأحوال بلوغ هذه المراحل المتقدمة دون مواجهة صريحة حول "ما مضى" ردا للكرامة وتحفيزا لمكان السماحة لدى المتضررين من الخصوم، وبالتالي "الانحراف الإيجابي" عن الإجراءات المعهودة للقصاص والعدالة والقضاء، وذلك بهدف العيش المشترك من أجل "مستقبل أحسن" للجميع في الوطن الواحد.

إذا فالمصالحة الوطنية هي: "العملية التي يمكن بمقتضاها لأطراف واجهوا علاقات قمعية أو صراع دموي إنشاء علاقة مرضية فيما بينهم"⁽ⁱⁱ⁾، وتعتبر عن "عملية مجتمعية تتضمن اعترافا مشتركا بمعاناة الماضي وتغيير السلوك الهدام إلى علاقة بناءة نحو سلام مستدام"⁽ⁱⁱⁱ⁾.

عادة ما تسند مهام تفعيل مسار المصالحة الوطنية للجان مستقلة لا تنتهي للأطراف المتخاصمة أو منها جميعا، وهذا شرط من بين الشروط العديدة لنجاحها، ونذكر منها:

تحديات تطبيق النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية في اليمن، سوريا وليبيا - بحث في تأثير الفاعل الخارجي -

انتهاء بميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وذلك وفق التفصيل التالي:

- الأمر رقم 95-12 مؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فبراير سنة 1995، يتضمن تدابير الرحمة^(iv): استفاد من خلاله "المغرر بهم" من تخفيف للعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات، ويحظون بالحماية البدنية عند الضرورة.
- قانون رقم 99-08 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 يوليو سنة 1999، يتعلق باستعادة الوثام المدني^(v): أسس القانون لتدابير "خاصة" لتوفير حلول للأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهابية. فبالإضافة إلى تخفيف العقوبات الوارد في قانون المصالحة الوطنية، أضاف قانون استعادة الوثام المدني صيغتي إلغاء المتابعات والوضع رهن الإرجاء. وصدرت المراسيم التنظيمية للقانون في العدد 48 من الجريدة الرسمية والصادر بتاريخ 20 يوليو 1999 وهي^(vi):
- المرسوم التنفيذي رقم 99-142 مؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1420 الموافق 20 يوليو سنة 1999، يحدد كليات تطبيق المادة 8 من القانون 99-08 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 يوليو سنة 1999.
- المرسوم التنفيذي رقم 99-143 مؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1420 الموافق 20 يوليو سنة 1999، يحدد كليات تطبيق أحكام المواد 14 و 16 و 17 و 31 و 32 و 35 من القانون 99-08 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 يوليو سنة 1999.
- المرسوم التنفيذي رقم 99-144 مؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1420 الموافق 20 يوليو سنة 1999، يحدد كليات تطبيق أحكام المادة 40 من القانون 99-08 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 يوليو سنة 1999.
- الأمر رقم 06-01 مؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 فبراير سنة 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية^(vii): والذي استفتي فيه

لا يمكن تفعيل مسار المصالحة الوطنية دون الاتفاق على الثوابت الوطنية، ومن بينها مثلا المرجعية الدينية، حدود الوطن، نطاق الجماعة السياسية. لأن عدم الاتفاق على الثوابت الوطنية يوجي بعدم اقتناع الأطراف المتنازعة بضرورة العيش المشترك، وبالتالي لا ضرورة التسامح.

أولوية المصالحة الوطنية على مصالح الجماعات: يتضمن هذا الشرط قضايا حاسمة في العلاقة بين الأطراف، فتغليب المصلحة الذاتية يعتبر تغليباً لمنطق الغالب ومنطق إلغاء الآخر. وقد يمتد هذا الشرط إلى المصالح عبر الوطنية.

تحري الحقيقة وعدم تجاوزها: وهذا محدد نفسي حاسم، إذ يتوقع الضحايا - خاصة - إقراراً بالخطأ في حقهم، وإقراراً بالضرر النفسي والجسدي والمادي والاجتماعي، والذي قد يترتب عنه تعويض يتوافق ومسار العملية. وبالتالي فتحري الحقيقة يفترض شفافية عمل اللجان من جهة، وعدم الإفلات من العقاب المنصوص عليه في نصوص المصالحة.

أما عن الجانب المؤسسي والقانوني، فعادة ما تتولى المصالحة هيئة مستقلة تعلي سيادة القانون، وتُفعل مبدأ تمثيل الجميع.

ثانياً: مميزات مسار المصالحة الوطنية في الجزائر

1- مسار المصالحة الوطنية في الجزائر

عرفت الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين أزمة أمنية اختلفت الأدبيات في حصر أسبابها الجوهرية، ولم تختلف على آثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ فقدت السلطة العمومية حصرياً استخدام العنف المادي والمعنوي إلى طرف آخر وُسم رسمياً وشعبياً بـ"الجماعات الإرهابية". اشتدت وطأة العنف "غير المشروع" في مناطق مختلف من التراب الوطني، واستخدم النظام السياسي الوسائل المتاحة لمواجهة العسكرية وجهود الاستتابة.

فقد عرفت الجزائر تطوراً للمنظومة القانونية المنظمة لمساعي المصالحة الوطنية، بداية من تدابير الرحمة

تحديات تطبيق النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية في اليمن، سوريا وليبيا - بحث في تأثير الفاعل الخارجي -

ممدودة" من النظام السياسي لأعضاء الجماعات الإرهابية.

أما قانون المصالحة الوطنية فهو مبادرة رسمية وشعبية بالنظر للاستفتاء الشعبي المنظم بتاريخ 29 سبتمبر 2005، كما أنه لم يحصر مضامينه في المتورطين بل أمتد إلى ضحايا الإرهاب وأسر الإرهابيين. كما أنه تضمن إجراءات تعويضية مادية.

ما لم يتضمنه ميثاق المصالحة الوطنية هو سياسة الاعتراف بين الخصوم، بين الضحايا والإرهابيين. فإشراك المجتمع كان فقط من خلال الاستفتاء الشعبي المشار إليه سابقا، ما دون ذلك أصبحت العملية مجرد إجراءات إدارية وقضائية تتولاها جهات رسمية حصرا. كما تضمنت إجراءات تعزيز التماسك الوطني (لفائدة الإرهابيين وأسرهم)، وإجراءات العرفان (قوات الدفاع والأمن). فنصت المواد من 40 إلى 43 على إجراءات تضمن الحماية وعدم التمييز والتعويض المادي لأسر الإرهابيين، ونصت المواد 44 إلى 46 على إجراءات تضمن عدم المتابعة وعدم تشويه قوات الأمن والدفاع الوطني.

قد يعود انتهاج هذا النهج في المصالحة الوطنية إلى طبيعة الأزمة الأمنية في الجزائر، فبالرغم من التجارب التي عرفها العالم للمصالحة (المغرب وجنوب إفريقيا والتشيلي) إلا أن طبيعة الأزمة المُعالجة لم تكن أمنية، بقدر ما هي علاقة اضطهاد واختفاء قسري مارسه الأنظمة على النشطاء وأسرهم وعرقهم... أما في الجزائر فالأزمة أمنية استخدم فيها السلاح بين المؤسسات الأمنية والمواطنين من جهة وبين الجماعات الإرهابية من جهة ثانية.

هذا ما جعل للجزائر خصوصية في التعويض المادي؛ إذ خصصت السلطات العمومية تعويضا ماديا لأسر الإرهابيين باعتبارهم متضررين من تورط أبناءهم، وتعويضا ماديا لضحايا الإرهاب. وكلهم ضحايا المأساة الوطنية.

وبالرغم من اصطفاض ضحايا الإرهاب في جمعيات، إلا أن تعامل الجهات الرسمية معهم كان فرديا وحالة

الشعب من خلال المرسوم الرئاسي رقم 05-278 مؤرخ في 9 رجب عام 1426 الموافق 14 غشت سنة 2005، يتضمن استدعاء الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر سنة 2005. تضمن الميثاق إجراءات رامية لاستتباب السلم (انقضاء الدعوى العمومية، العفو، استبدال العقوبات وتخفيفها)، إجراءات تعزيز المصالحة الوطنية (إجراءات متعلقة بالأشخاص الذين استفادوا من قانون استعادة الوثام المدني، والأشخاص محل تسريح إداري من العلم بسبب أفعال متصلة بالمأساة الوطنية، إجراءات الوقاية من تكرار المأساة)، إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين (التصريح بالوفاة، وتعويض ذوي الحقوق). بالإضافة إلى إجراءات دعم التماسك الوطني (الأسر المتبلىة بتورط أبنائها)، وعرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية. وصدرت المراسيم التنظيمية للأمر 06-93 في العدد 11 من الجريدة الرسمية والصادر بتاريخ 28 فبراير 2006 وهي المراسيم الرئاسية 06-93، 06-94، 06-95^(viii).

2 - المصالحة الوطنية في الجزائر.. مسارات مختلفة

يسمح تتبع مسار المعالجة غير العسكرية للأزمة الأمنية استوضح تطور المنظومة القانونية في التعامل مع المغرر بهم، ثم المتورطين ثم أسرهم وبعد ذلك ضحايا الإرهاب؛ إذ تضمن قانون الرحمة تخفيفا للعقوبات وحماية لل"مغرر بهم غير المتورطين" المرتكبين لجرائم منصوص عليها قانونا، وإعفاء من المتبعة القضائية لغير المرتكبين المغرر بهم.

وقد تضمن قانون استعادة الوثام المدني إجراءات مؤسسية لكن في ذات منط العفو والتخفيف. فقد تأسست لجنة غير مشتركة (حكومية فقط)، تتكون من النائب العام المختصة إقليميا، ممثل عن وزير الدفاع، ممثل عن وزير الداخلية، قائد مجموعة الدرك الوطني للولاية، رئيس الأمن الولائي ونقيب المحامين أو ممثل عنه^(ix). واعتبرت مبادرة استعادة الوثام الوطني "يد

تحديات تطبيق النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية في اليمن، سوريا وليبيا - بحث في تأثير الفاعل الخارجي -

القبيلة و/أو المذهب. ظهر ذلك جليا في حملات التعبئة التي نفذتها مختلف القبائل و/أو المذاهب ومحاولات النظام السياسي توظيف قبائل أخرى للتصدي في اليمن. وإذا ما سلمنا في الحالة السورية أن الاحتجاجات كانت مدفوعة بفعل مواطني وذات أهداف اقتصادية واجتماعية ثم سياسية، فليس من المنطق تجاوز أثر التنوع المذهبي في تطوراتها المرحلية ومآلاتها الحالية على الأقل. كما لا يمكن تجاوز التركيبة المذهبية كمحدد للسلوك الخارجي لبعض القوى الإقليمية اتجاه القضية. وفي ليبيا، يعتبر النفوذ القبلي حاسما منذ البداية، فقد كانت العلاقة التي تحكم شيوخ القبائل وتقديرهم لمستقبل الحراك عاملين مهمين في انخراط أعضاء القبائل في الفعل الاحتجاجي، تجلى ذلك في المناطق التي كانت سباقة للاحتجاج وعلاقة القبائل السائدة فيها بالنظام السياسي.

يعد التنوع المذهبي في سوريا واليمن ذو طابع خاص، وإن كان النظام في اليمن خُبر حروبا من قبل مع الحوثيين، فإن الحكام في سوريا طالما كانوا من ذات الطائفة. نقطة التوافق في هذا الأمر هو تأثير القوى الإقليمية على الراهن السوري واليمني، ومدى استمرار الأزمة فيهما؛ إذ أنتج مفهوما جديدا للدولة هو الدولة المعلقة، لأن الوضع تجاوز أزمة نظام إلى أزمة وحدة دولة واستمرارية مجتمع.

في هكذا سياق لا يمكن تجاوز متغيرين حاسمين، أولهما مفهوم العصبية ونواتجها (القبلية والجماعية الدينية والمذهبية) والمفضية لثقافة "العقل الجمعي"، وثانيهما محورية الغنيمة في مفهوم العصبية. فالعصبية حركت قوى إقليمية لدعم الفرقاء في اليمن وسوريا وعلى أساسها تكونت مختلف المجموعات المسلحة، والعصبية حركت القبائل الليبية لخوض التحالفات المختلفة.

تفصيلا لذلك، ساهم تدخل حلف شمال الأطلسي - بدعم مُلح من فرنسا وبريطانيا وموافقة أمريكية- من خلال قرار مجلس الأمن رقم 1973^(x) في تشكيل وضع سياسي خاص في ليبيا، إذ أسهمت مطالبات الطبقة

بحالة، ما سمح لها بالتحكم أكثر في مسار تفعيل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية. كما أنها تعاملت بشكل فردي مع الإرهابيين بالرغم من انتماءاتهم المختلفة (الجيش الإسلامي للإنقاذ- حل التنظيم قبل ذلك-، الجماعة الإسلامية المسلحة، الجماعة السلفية للدعوة والقتال، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي).

ما قد يطرح في هذا الصدد -بالإضافة إلى ما ورد- حول الخصوصيات الجزائرية في المصالحة هو الظرف الدولي في تلك الفترة؛ فقد واجهت الجزائر الجماعات الإرهابية في ظل حصار دولي علني على المؤسسة العسكرية تعبيرا عن استهجان حول قضايا معينة. من جهة أخرى وبالرغم من ادعاءات التمويل الأجنبي للجماعات الإرهابية إلا أنه بقي سريا، ما سمح فيما بعد بتفعيل إجراءات المصالحة والجماعات المسلحة والإرهابيين في موقف أضعف والنظام السياسي والمواطنين في موقف قوة.

لقد كان تعامل المواطنين والنظام مع الجماعات الإرهابية المسلحة مؤسسا حول وحدة الوطن، ووحدة الدين والمذهب. كما أنه تعامل بين طرفين محليين، وفي فترة زمنية لم يكن للإعلام التأثير والشيوخ المتاح حاليا. وكان للأنظمة السياسية القدرة على أن تُفعل باقتدار "نظرية حراس البوابة" الإعلامية، ما مكن من تحجيم حجم التأثير الدولي على الأزمة الأمنية. وهذا ما لم يُتَح في الدول التي عرفت أزمات أمنية ناتجة عن الاحتجاجات التي عرفتها البلدان العربية منذ 2011.

ثالثا: الجهود الرسمية للمصالحة في سوريا، اليمن وليبيا

1- سياق الأزمات الأمنية في اليمن، سوريا وليبيا بعد حوالي سبعة سنوات من اندلاع الاحتجاجات، لا تزال المجتمعات في سوريا واليمن وليبيا تعيش وضعاً يهدد الرصيد المجتمعي بالتآكل. إذ يتضح بمرور الوقت بأن الفاعلين في الاحتجاجات يتجاوزون المواطن بطبيعته الفردية ويتعاملون معه باعتباره عضوا في

تحديات تطبيق النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية في اليمن ، سوريا وليبيا - بحث في تأثير الفاعل الخارجي -

الجنوب	بنغازي وشرق ليبيا	طرابلس والغرب الليبي
• ميليشيات النبو	• الجيش الوطني الليبي - حفتر	• ميليشيات فجر ليبيا
• ميليشيات الطوارق	• جيش برقة وقوة حماية برقة	• المجلس العسكري للزنتان
• ميليشيات القبائل العربية	• لواء الصاعقة	• كتيبة الفعاغ
	• أنصار الشريعة	• كتيبة الصواعق
	• كتائب شهداء 17 فبراير	• المجلس العسكري لطرابلس
	• كتائب راف الله السحاتي	• كتيبة النواصي وقوات الردع الخاصة
	• كتيبة شهداء أبو سليم	• اللجنة الأمنية العليا
	• جيش الإسلام في درنة	• قوات درع ليبيا
	• تنظيم الدولة الإسلامية داعش	• تجمع ميليشيات مصراتة (حطين) والخليوص وكتيبة (16)
	• مجموعات جهادية صغيرة تمثل إمتداد للنصرة وأبي محجن الطائفي، جماعة التوحيد والجهاد	• غرفة نوار ليبيا
		• تنظيم الدولة الإسلامية داعش

المصدر: خالد حنفي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات. في: مسارات متشابكة، مرجع سابق، ص 71.

أما في الحالة السورية فالتدخل الخارجي أعمق والاصطفاف أوضح؛ إذ تعدت الجهود الدولية اعتبارها مواقف خطابية إلى دعم مالي وعسكري ولوجستي تمتعت به مختلف المجموعات المسلحة عبر مراحل. وتعتبر بعض دول الخليج، وتركيا، إيران، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا من أهم الداعمين لمختلف المجموعات المسلحة.

إن ما يميز الحالة السورية عن الليبية، كون السلاح في ليبيا كان سببا لتوتر إقليمي (تفريغ مخازن النظام الليبي السابق)، في حين كان مصدر السلاح في سوريا خارجي ناتج عن الدعم الخارجي للنظام السياسي والمجموعات المسلحة. وكان ذلك وفق اصطفاف أوضح بكثير من الحالة الليبية؛ فكانت روسيا وإيران أبرز الفواعل الدولاتية اصطفافا مع النظام السياسي، في حين دعمت العربية السعودية وتركيا والولايات المتحدة مجموعات مختلفة بالاعتماد على خططها المستقبلية. ويجدر بنا في هذا الصدد ذكر احصائيات تفوق الآلاف من المسلحين من مختلف دول العالم ولأهداف مختلفة (دينية، ثقافية، تجارب حياتية، مالية، جنسية...). وقد أدى تعدد التحالفات السياسية والمدنية إلى تشابك

السياسية بانسحاب القوات الأجنبية إلى خروج مشرف لحلف شمال أطلسي وتولي الأمم المتحدة دورا استشاريا من خلال بعثتها. وبالرغم من الانطلاقة الموفقة بتشكيل المجلس الانتقالي وانتخاب المؤتمر الوطني العام في يوليو 2011، إلا أن الانقسام واصطفاف المدنيين بالعسكريين بدأ يظهر بداية من عام 2014 بتشكيل حكومة في طرابلس وأخرى في طبرق.

تمتلك الحكومة في طرابلس سندا عسكريا متكونا من قوات فجر ليبيا، درع الغربية، تنظيم أنصار الشريعة، درع الوسطى، ثوار مصراتة، كتائب الدروع، مجلس شوري ثوار بنغازي، كتيبة راف الله السحاتي، تنظيم مجلس شوري مجاهدي درنة وضواحيها، تنظيم شباب شوري الإسلام وكتيبة الفاروق. في حين تستند حكومة طبرق إلى قوات رئاسة أركان الجيش، قوات حرس المنشآت النفطية، كتائب الزنتان، درع الغربية، كتائب ورشفاة، صحوات المناطق، كتيبة حسن الجويفي، كتيبة 319 التابعة للجيش، كتيبة 204 دبابات، كتيبة 21 صاعقة، قوات الصاعقة وكتيبة محمد المقرير^(xi).

نتج عن هذا الوضع ما سماه خالد حنفي علي "حساسية" ناتجة عن سمتين، أولهما توزع السيادة الليبية على الجغرافيا الليبية، وثانها، الاصطفافات العابرة لحدود الدولة^(xii). تتجلى السمة الأولى في برلمانين (مجلس نواب طبرق، المؤتمر الوطني العام) وحكومتين، وعملياتين عسكريتين (الكرامة والفجر). في حين تتجلى الثانية في الاعتراف المختلف والمتناقض الذي تتمتع به الحكومتين والبرلمانين؛ فتحظى حكومة طبرق ومعها الجزائر حفتر بالاعتراف والدعم من مصر والإمارات العربية المتحدة وروسيا، في حين تتمتع حكومة طرابلس باعتراف تركي، قطري وسوداني. واتخذت دول إقليمية ومنظمات دولية مواقف غير واضحة مستندة إلى مطالب عامة بضرورة الحفاظ على ليبيا موحدة، محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

الجدول رقم 01: أبرز المجموعات المسلحة في المناطق الليبية

تحديات تطبيق النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية في اليمن، سوريا وليبيا - بحث في تأثير الفاعل الخارجي -

المجموعات القبلية، الانفصاليون في الجنوب، أنصار الرئيس هادي، (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، القاعدة)	قوات النظام السوري، عشائر المجموعات المسلحة المعارضة، الجماعات الإرهابية المسلحة (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، القاعدة)، الأكراد.	مسلحة، قوات فجر ليبيا، الجيش الوطني الليبي، الجماعات الارهابية المسلحة.	أطراف الصراع
صراع مذهبي، قبلي، عسكري، سياسي.	صراع مذهبي، هوياتي (لغوي)، سياسي، عسكري.	صراع قبلي، سياسي، عسكري.	طبيعته
إيران، العربية السعودية، دول عاصفة الحزم.	إيران، روسيا، التحالف الدولي (جل دول الخليج العربي، الولايات المتحدة الأمريكية، بعض الدول الأوروبية، تركيا، كوريا الجنوبية، استراليا...).	حلف شمال الأطلسي، مصر، الإمارات العربية المتحدة، روسيا، تونس، المغرب، إيطاليا، فرنسا، تركيا، السودان.	الأطراف الدولية الرئيسية
أزمة إنسانية، فشل الدولة.	أزمة إنسانية، فشل الدولة.	انقسام مؤسسي، ضعف الدولة الليبية.	تداعياته

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: محمد عز العرب، تحولات الصراعات الداخلية المسلحة بعد الثورات في الشرق الأوسط. في: مسارات متشابكة، مرجع سابق، ص 7-8.

2- تأثير الفاعل الخارجي على جهود التسوية وحفظ المصالحة

ليس خفيا أن سوريا واليمن وليبيا-بدرجة أقل-، أصبحت ساحات لصراعات إقليمية ودولية، ومحلا لقرارات دولية أممية وغير أممية. ما أثر على التوجهات الفعلية للفاعلين المحليين في إطار جهود التسوية والمصالحة للخروج من الأزمات متعددة الجوانب. فقد أثر الفاعل الخارجي في مكانة المؤسسات والقيادات السياسية الحالية، وعلى آليتها. كما أثر على أبرز شروط المصالحة وهي الاتفاق على الثوابت الوطنية. ويمكن إبراز تأثير الفاعل الخارجي من خلال ما يلي:

العلاقات بشكل غريب؛ فنجد أن كل الأطراف متفقة حول محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتختلف في فيما دون ذلك.

وفي اليمن، تعددت محددات الصراع (قبلي، مذهبي، سياسي، عسكري)، وامتلكت خصوصية تجربة الوحدة عام 1990. وكغيرها من الحالات السابقة عرفت الأزمة اليمينية الناتجة عن الاحتجاجات التي عرفتها البلاد منذ 2011 تدخلا مباشرا سياسيا -تقاسم السلطة من خلال المبادرة الخليجية-، ومن خلال عاصفة الحزم (السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحري، السودان، قطر، الأردن، المغرب، مصر، باكستان). وبالرغم من حجم القوة العسكرية والاعتمادات المالية و"الموافقات" إلا أن الحسم لم يتم.

لا يمكن عزل تدخل دول الخليج في اليمن، عن الصراع بين السعودية وإيران في المنطقة والعالم. لذلك فالاصطفاف عبر وطني متجلي كذلك. فبالنظر للفاعلين الرئيسيين نجد أن التحالف بين صالح والحوثيين (تحالف مذهبي-قبلي) مدعوم من إيران، ونجد في الطرف الثاني الحكومة الناتجة عن الاتفاق الخليجي وبالتالي المدعومة من دول الخليج العربي، التجمع اليمني للإصلاح، الانفصاليون في الجنوب. بالإضافة إلى التنظيمات المسلحة كتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام^(xiii).

إذن، تحول الحراك السياسي من أجل المطالبة بإصلاحات سياسية منذ 2011 إلى تدخل عسكري مباشر وغير مباشر، وتحولت اليمن -كما سوريا- إلى ساحة للصراع بين القوى الإقليمية، بما يؤثر على مسارات الحل السياسي. كما أصبح الصراع صراعا هوياتيا.

الجدول رقم 02: بعض القضايا المتعلقة بالصراع في اليمن، سوريا وليبيا

الدولة	ليبيا	سوريا	اليمن
نشأة الصراع	احتجاجات 2011	احتجاجات 2011	احتجاجات 2011
بعض	مجموعات قبلية	مقاتلون أجانب،	الحوثيين-صالح.

تحديات تطبيق النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية في اليمن، سوريا وليبيا - بحث في تأثير الفاعل الخارجي -

تأجيج وتوجيه الرأي العام العالمي والمحلي، وبالتالي ساهم في استدامة حالة الاحتقان. توظيف البعد الهوياتي (القبلي، المذهبي، اللغوي، الديني): لقد انهار مفهوم الدولة الوطنية في هذه الدول وساد منطق تمييزي على أساس ديني ولغوي (سوريا)، مذهبي (سوريا واليمن) وعرقي- قبلي (ليبيا). ولا يمكن استبعاد هذه الأبعاد في تفسير السلوك الخارجي لإيران والسعودية وتركيا في اليمن وسوريا.

بروز الجماعات المتطرفة -غير المنتمية علنيا- : يمكن أن يُعبر عن ذلك ببروز إيديولوجيات متطرفة وعصابات نتيجة لدعم سري، أو نتيجة لانشغال الأطراف الدولية والإقليمية بمسارات الإلغاء للآخر. فلا يمكن استبعاد قضايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، القاعدة، وآلاف المقاتلين الأجانب في أي تسويات مستقبلية، وفي أي جهود لصنع السلام العالمي.

لقد أدى الفاعل الخارجي إلى التأثير مباشرة في أهم عنصرين حددتهما أدبيات المصالحة الوطنية وهما: الاتفاق على الثوابت الوطنية (خاصة الوطن ووحدة المجموعة السياسية، مكانة الدين في الحياة العامة)، وأولوية المصالحة الوطنية على مصالح الجماعات الفرعية؛ إذ يعبر الاصطفاف عبر الوطني عن أولوية لمصالح المجموعات على مصلحة الوطن.

الجدول رقم 03: يوضح أهم الفروق بين الأزمة الأمنية في الجزائر وسوريا واليمن وليبيا.

الفاعلون	الجزائر	ليبيا	اليمن	سوريا
محلون (المؤسسات الأمنية)/ ثلاثة إلى أربع مجموعات إرهابية (مسلحة)	محلون (المؤسسات الأمنية)/ ثلاثة إلى أربع مجموعات إرهابية (مسلحة)	محلون: المجموعات القبلية، قوات حفتر، والجيش الليبي (ودوليون (تنظيمات متطرفة)	محلون، ودوليون (تنظيمات متطرفة)، ميليشيات، جيوش (نظامية)	محلون، ودوليون (تنظيمات متطرفة)، ميليشيات، جيوش (نظامية)
مكانة الثوابت الوطنية (الدين المذهب السني واللغة)	متفق عليها (الدين الإسلامي، المذهب السني)	شرح مجتمعي وتهديد للوحدة الوطنية	شرح مجتمعي وتهديد للوحدة الوطنية	شرح مجتمعي

مكانة القيادات والمؤسسات السياسية الحالية: يسود المنطق الإلغائي لدى مختلف الفاعلين في اليمن، سوريا وليبيا؛ إذ أثرت المواقف الدولية على وضع الشروط المسبقة للحوار السياسي فيها. في سوريا تغيرت المواقف بين الأمم المتحدة (مجلس الأمن)، والولايات المتحدة وتركيا وروسيا وبعض دول الخليج حول مستقبل الرئيس الحالي بشار الأسد، ما خلق تحديا حاسما في جهود التسوية واعتبر دافعا لاستمرار حالة الاقتتال الداخلي. أما في اليمن فالصراع بين الحوثيين-صالح من جهة وأنصار صالح وإن اتخذ طابعا عسكريا فلا يخفى فيه المنطق المذهبي القبلي. وعلى اعتبار التدخل السعودي والإيراني في الصراع فإن شروط التسوية تتمحور حول إلغاء الآخر، وتضعف موقف الفاعلين المحليين في حل الأزمة. لأن تشكيل حكومة يمنية في العربية السعودية لا يمكن أن يخدم حرية اتخاذ القرار لدى أنصار هادي. أما في ليبيا، وإن كان الصراع قبلها إلا أن التوقع الإقليمي بين أهم قوتين عسكريتين يؤثر بالضرورة على قرارهما، ويتخذ منحى إلغائي للأطراف الأخرى.

التعبئة والتسليح: أدى الفشل في تحديد مكانة المؤسسات السياسية الحالية وغلبة المنطق الإلغائي إلى جهود موازية للحسم العسكري لكن دون جدوى. فاستمرت جهود تسليح الأطراف المحلية من طرف مختلف الدول، وكان في بعض الأحيان علنيا خاصة في سوريا. تعتبر جهود التسليح من بين أهم عوائق جهود التسوية السلمية لأنها تعبر عن عدم اقتناع الأطراف الداخلية والخارجية بإمكانية المصالحة الوطنية من جهة، وأنها تساهم في استمرار حالة توازن الضعف و/أو القوة، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى شرح مجتمعي متواصل في التوسع.

استخدام التعبئة والتجيش الإعلامي: عادة ما يُرام من الإعلام أن يكون صانعا للسلام. لكن توسع استخدام تكنولوجيا التواصل وتوظيف الآلة الإعلامية من طرف مختلف الفاعلين المحليين والخارجيين ساهم في

نتائج واستنتاجات:

تعتبر تجارب جنوب افريقيا والتشيلي والمغرب والجزائر في المصالحة الوطنية من أنجح التجارب التي عرفها العالم خلال القرن الماضي، حيث غُلبت فيها المصلحة الوطنية على مصالح المجموعات، وغُلب فيها الهدف على التفاصيل. لكن وبحكم الصيرورة التاريخية الطبيعية للمجتمعات، لا زالت البشرية تُظهر معاني عميقة للشروخ المجتمعية لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وثقافية.

من بين ما أفرزته الأوضاع السياسية التي عرفتها البلدان العربية - خاصة- منذ 2011، وضع أمني مدمر في سوريا واليمن وليبيا، عزز انبعاث الهويات الفرعية، وعزز إمكانات استحالة العيش المشترك في فترات معينة. وبالرغم من مساعي مختلف الفواعل المحلية والدولية تجاوزها من خلال مسارات سياسية، فإنها فشلت في الأغلب.

قدمت الدراسة مقارنة بين تجربة المصالحة الوطنية في الجزائر وتحديات تطبيقها في الدول المذكورة أعلاه، بالتركيز على تأثير التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، والتهديدات المتضمنة في اصطفاة الفواعل الداخلية عبر الوطني؛ إذ يعتبر التدخل الإقليمي والدولي (الروسي والأمريكي والتركي والخليجي والأوروبي)، من بين أهم أسباب استمرار الأزمات الداخلية في هذه البلدان، لأنها بالضرورة تخدم أجنداتها بالدرجة الأولى.

أدى ذلك إلى انهيار مقومات المصالحة الوطنية النظرية، خاصة تغليب المصلحة الوطنية على مصلحة الجماعات وذلك نتيجة لهيمنة المنطق الإلغائي. بالإضافة إلى بروز مهددات لوحدة المجموعة السياسية، وذلك نتيجة لنداءات/تكرار نداءات تقسيم البلاد في اليمن وسوريا وليبيا.

استفادت الجزائر من وضع دولي مختلف، ومن محلية أطراف الصراع لتسوية الأزمة الأمنية في القرن الماضي وبداية القرن الحالي. وإذ ترى بأن التدخل الخارجي له مضرار جسيمة، فهي لا تخفي علنية موقفها من كل

المجموعة (السياسية)	المالكي، وحدة التراب الوطني)	(بروز نداءات بتقسيم ليبيا).	(انفصال الجنوب).
التركيبة المجتمعية	متجانس إلى حد بعيد دينيا ومذهبيا، تنوع لغوي	مجتمع قبلي، تنوع لغوي قبلي،	تنوع مذهبي، مجتمع قبلي، وحدة بعد انقسام (الجنوب والشمال).
طبيعة الدعم الدولي	لا يوجد (وإن وجد فهو سري)	اصطفاف عبر وطني علني للقوى الداخلية، مع وجود نداءات بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبادرات للتسوية السياسية	اصطفاف عبر وطني علني للقوى الداخلية.
الإعلام	انحصار إعلامي، نتيجة لغياب الرخم الإعلامي الناتج عن التطور التكنولوجي	انفتاح إعلامي، لكنه غير مستخدم بنفس الرخم في الحالتين المتبقيتين	انفتاح وتجييش إعلامي،
القائمون بجهود المصالحة.	الجهات الرسمية المحلية (وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، وزارة العدل، والوزارات المكلفة بالشؤون والتنمية الاجتماعية)	جهود دولية ومحلية	جهود دولية ومحلية

المصدر: إعداد الباحث

تحديات تطبيق النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية في اليمن، سوريا وليبيا - بحث في تأثير الفاعل الخارجي -

والمصالحة الوطنية"، الجريدة الرسمية، السنة 43، العدد 11، (فيفري 2006)، ص 03.
(8) المرجع نفسه، ص 03.

(9) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 08-99 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 يوليو سنة 1995، يتعلق باستعادة الوثام المدني". الجريدة الرسمية، السنة 36، العدد 46، (فيفري 2006)، ص 05.

(10) الأمم المتحدة، القرار 1973 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6498، المعقودة في 17 آذار/مارس 2001، ص 4-2.

https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/Resolution_1973_cle054529.pdf

(11) محمد عبد الحفيظ الشيخ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، المستقبل العربي، العدد 431، (يناير 2015)، ص 126.

(12) خالد حنفي علي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات. في: محمد عبدالله ينوس (محررا)، مسارات متشابكة -إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط-، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2015)، ص 62.

(13) *International crisis grouping, Yemen: Is Peace Possible?, Crisis Group Middle East Report N°167, 9 February 2016, p5-18*

قائمة المراجع

• الكتب

- عادل، ماجد وآخرون، الصفح والمصالحة، تونس: مؤمنون بلا حدود، 2014.
- محمد عبدالله، ينوس وآخرون، مسارات متشابكة -إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط-، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2015.

الأزمات في المنطقة من خلال التأكيد على مساعدة الأطراف المحلية بدل الاستقطاب الخارجي، وهذا أهم مبدأ في السياسة الخارجية الجزائرية.

التهميش

(1) عادل ماجد وآخرون، الصفح والمصالحة، (تونس: مؤمنون بلا حدود، 2014)، ص 27.

(2) Louis Kriesberg, "Reconciliation: Aspects, Growth, and Sequences", *International Journal of Peace Studies*, Volume 12, Number 1(Spring/Summer 2007), p02.

(3) Sida, *Reconciliation Theory and Practice for Development Cooperation*, (Sweden: The Department for Cooperation with Non-Governmental Organisations and Humanitarian Assistance, septembre 2003), p 20.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الأمر رقم 12-95 مؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فبراير سنة 1995، يتضمن تدابير الرحمة"، الجريدة الرسمية، السنة 32، العدد 11، (فيفري 1995)، ص 10.

(5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 08-99 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 يوليو سنة 1999، يتعلق باستعادة الوثام المدني"، الجريدة الرسمية، السنة 36، العدد 46، (يوليو 1999)، ص 03.

(6) لمعلومات أكثر أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، السنة 36، العدد 48، الثلاثاء 07 ربيع الثاني 1420 هـ، الموافق لـ 20 يوليو 1999

(7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الأمر رقم 01-06 مؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 فبراير سنة 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم

تحديات تطبيق النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية في اليمن، سوريا وليبيا - بحث في تأثير الفاعل الخارجي -

والمصالحة الوطنية"، *الجريدة الرسمية*، السنة 43، العدد 11، (فيفري 2006).

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 08-99 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 يوليو سنة 1995، يتعلق باستعادة الوثام المدني". *الجريدة الرسمية*، السنة 36، العدد 46، (فيفري 2006).

- الأمم المتحدة، القرار 1973 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6498، المعقودة في 17 آذار/مارس 2001، ص 2-4.

https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/Resolution_1973_cle054529.pdf

(¹³)

- *International crisis grouping, Yemen: Is Peace Possible? , Crisis Group Middle East Report N°167, 9 February 2016,*

- *Sida, Reconciliation Theory and Practice for Development Cooperation, Sweden: The Department for Cooperation with Non-Governmental Organisations and Humanitarian Assistance, septembre 2003.*

-

• الدوريات

- محمد عبد الحفيظ الشيخ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، *المستقبل العربي*، العدد 431، (يناير 2015)، ص 100-113.

- *Louis Kriesberg, "Reconciliation: Aspects, Growth, and Sequences", International Journal of Peace Studies, Volume 12, Number 1 (Spring/Summer 2007), p01-21.*

• جرائد رسمية ووثائق

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الأمر رقم 95-12 مؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فبراير سنة 1995، يتضمن تدابير الرحمة"، *الجريدة الرسمية*، السنة 32، العدد 11، (فيفري 1995).

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 08-99 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 يوليو سنة 1999، يتعلق باستعادة الوثام المدني"، *الجريدة الرسمية*، السنة 36، العدد 46، (يوليو 1999).

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الأمر رقم 06-01 مؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 فبراير سنة 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم